African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 1, January - March 2025
Page No: 324-337
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2024: 0.846**

قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع خلال الفترة (1985 – 2021)

د. آمنة خليفة سالم الدويب *
قسم الاقتصاد، كلية المحاسبة، جامعة غريان، ليبيا

Measuring the impact of Exports on economic growth in Libyan Economy using Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) During the period (1985 – 2021)

Dr. Amna Khalifa Salem Edweib *
Economic Department, Faculty of Accounting, University of Gharyan, Libya

*Corresponding author amna.khalifa71@yahoo.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2024-12-10 **تاريخ القبول:** 2025-02-09 **تاريخ النشر:** 2025-02-18

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الصادرات الليبية في دعم عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، من خلال التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية لكل من متغيرات الدراسة، المتمثلة في الصادرات الإجمالية الحقيقية كمتغير مستقل، والنمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، وتمت إضافة متغير وهمي والذي يتمثل في عدم الاستقرار السياسي، كمتغير مستقل ثانٍ، والذي تمت إضافته على خلفية ما تعرضت له البلاد من أحداث خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (*ARDL*)، لإيجاد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وتحديد العلاقة بينها في المدى القصير والطويل. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثلت في وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة، أي بمعنى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بينها. كما أوضحت نتائج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع أن ما نسبته (94%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع النمو الاقتصادي تعود إلى المتغير المستقل ألا وهو الصادرات، وأن ما نسبته (6%) تعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة بالنموذج. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية وتشجيعها على المساهمة في الصادرات الليبية.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، عدم الاستقرار السياسي، التكامل المشترك، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.

Abstract
This study aims to shed light on the role played by Libyan exports in supporting the economic growth process in the Libyan economy through a descriptive analysis of time series data during the period (1985 – 2021), for all studied variables. The study variables used in this study are Real Gross Domestic Product (RGDP) as an independent variable, and the Libyan real Exports (REXP), as a dependent variable. The study added unreal variable as a dependent variable also,

which is dummy variable, which is Political instability (DUM), based on the events which Libya faced them during the study period. The Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) used to find a cointegration relationship between the variables and determine their relationship in the short and long run term. The results obtained indicate that the study variables are linked to a cointegration relationship in the long – run term. Furthermore, the (ARDL) model results indicated the approximately (94%) of changes in economic growth are attributed the independent variable (Exports), meanwhile the remaining (6%) is due to other factors which are not included the stud model. The study recommended that it must be make more attention for Non-oil sectors, and encourage them to make more contribution in the Libyan exports.

Keywords: Exports, Economic Growth, Real Gross Domestic Product, Political Instability, cointegration, The Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)**.**

المقدمة:

تلعب الصادرات دورًا كبيرًا في عمليات التنمية والنمو الاقتصادي، وذلك بسبب ما تمثله من دور كبير في توسيع مجالات الإنتاج والتسويق للمنتجات المحلية، عن طريق فتح أسواق جديدة أمام هذه المنتجات. وتعكس الصادرات قوة اقتصاد الدولة الإنتاجية وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة رصيد الدولة من العملات الأجنبية، ويساهم في قوة ميزان مدفوعاتها، مما يعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويساهم في تحريك الأنشطة الاقتصادية المختلفة فيها. وتعتبر ليبيا من الدول أحادية المصدر التي تعتمد في إيراداتها على الصادرات من النفط الخام، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الليبي عرضة للمخاطر الاقتصادية، خاصةً وأن أسعار النفط تتغير من فترة إلى أخرى، حسب ما يحدده السوق العالمي الذي يرتبط بقوى العرض والطلب، والتي بدورها تتأثر بما يحدث في العالم من أزمات وأحداث اقتصادية وسياسية، تؤثر بشكل أو بآخر على أسعار النفط. وجاءت هذه الدراسة لقياس أثر الصادرات الليبية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي، لمعرفة قوة ودرجة هذا الأثر.

مشكلة الدراسة:

تعتبر الصادرات من القطاعات المهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني، وزيادة القدرة التنافسية للدولة في الأسواق العالمية. وتأتي هذه الدراسة للتعرف على الأثر الذي تحدثه الصادرات الليبية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة المدروسة، في محاولة لإبراز أهمية هذا القطاع في النهوض بالاقتصاد الوطني لو تم استغلاله الاستغلال الأمثل، خاصةً. وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هو الأثر الذي يمكن أن تحدثه الصادرات الليبية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2021 – 1985)؟

فرضية الدراسة:

تستند هذه الدراسة على الفرضية التالية:

H0: ليس للصادرات الليبية أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2021 – 1985).

H1: للصادرات الليبية أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة المدروسة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد القطاعات المهمة في النهوض بالاقتصاد الليبي ألا وهو قطاع الصادرات، لما لهذا القطاع من دور كبير في دعم ميزان المدفوعات الليبي، وفتح أبواب المنافسة للمنتجات الليبية في السوق العالمية، الأمر الذي سوف يعمل على استقطاب العملات الأجنبية، ويضع أرضية صلبة ومتينة تجنب الاقتصاد الوقوع في الأزمات في المستقبل، خاصةً لو تم استغلال هذا القطاع الاستغلال الأمثل، من خلال الاستفادة من إيراداته من العملة الأجنبية في استيراد السلع الرأسمالية،

التي توفر قاعدة إنتاجية ضخمة مبنية على أسس سليمة، تمنح الاقتصاد الوطني القدرة والكفاءة على إثبات وجوده في السوق العالمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1- إثراء المكتبة العلمية بمثل هذا النوع من الدراسات، من أجل المساهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، لرسم السياسات المبنية على أسس علمية ونتائج كمية حقيقية.

2- تسليط الضوء على واقع الصادرات الليبية والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، من خلال تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تحليلًا وصفيًا، من أجل التعرف على التطور الذي مرت به خلال الفترة المدروسة، والتعرف على السنوات التي شهدت انخفاضًا أو ارتفاعًا، والوقوف على الأسباب الاقتصادية التي وقفت وراء ذلك.

3- قياس أثر الصادرات الليبية على الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لإيجاد علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات في الأجل القصير والطويل.

الدراسات السابقة:

تعج المكتبة العلمية بالعديد من الدراسات التجريبية التي تناولت أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في كافة الدول على اختلاف درجات تقدمها، كلًا حسب طبيعة اقتصاده ودرجة تقدمه وتنوع صادراته. وتباينت الدراسات واختلفت وفقًا للبرامج التي استخدمتها هذه الدراسات، والفترات الزمنية التي تناولتها. وتبعًا لهذه الاختلافات اختلفت النتائج التي توصلت إليها باختلاف البيئة الاقتصادية التي أجريت فيها. ومن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1- في دراستهما (علي كامل ساعود، علي كنعان، 2024)، والتي تحمل عنوان أثر الصادرات في النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الصيني)، هدفا إلى تبيان أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في للصين خلال الفترة (1978 – 2020)، من خلال دراسة قياسية استخدمت فيها طريقة المربعات الصغرى، واختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وتبين من خلال هذا النموذج أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، بينما لا توجد هذه العلاقة في الأجل الطويل.

ب- وفي دراسة أخرى قامت بها ابتهاج الجزولي (2023) بعنوان: قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (2010 – 2022). استهدفت هذه الدراسة قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة المذكورة، وللتحقق من علاقة تكاملية قصيرة أو طويلة الأجل أو الاثنين معًا بين متغيرات الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي باستخدام تطبيق منهجية (ARDL) للإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع، وتم دمجه مع نموذج الإنحدار الذاتي، لوجود تكيف للمتغير التابع (النمو الاقتصادي)، مع التغيرات التي تحصل في المتغير المستقل (الصادرات). ومن خلال الاختبارات الإحصائية توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل والقصير.

3- وأجرى عفيف صندوق (2023) دراسة بعنوان: الأثر الديناميكي للصادرات في النمو الاقتصادي في سورية. هدفت هذه الدراسة إلى دراسة هذا الأثر خلال الفترة (1980 – 2018)، واستخدمت اختبار ديكي فولر المطور في ظل وجود التغيرات الهيكلية لاختبار وجود جذر الوحدة في المتغيرات، وبناءً على نتيجته تم استخدام منهج الحدود لنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (المتباطئة) (ARDL Bounds Test) لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل القصير. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية في الأجل القصير والطويل بين الصادرات ورأس المال البشري والتضخم من جهة، وبين النمو الاقتصادي من جهة ثانية، كما أن الصادرات تؤدي دورًا إيجابيًا في النمو الاقتصادي، وتعد من مصادر النمو في سورية في الأجلين القصير والطويل.

4- كما قام *(Heppi et al, 2021)* في دراستهم التي تحمل عنوان أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في أندونيسيا، بدراسة هذا الأثر خلال الفترة (2018Q1 – Q12004)، باستخدام نموذج التباطؤ الموزع التلقائي، وأشارت النتائج أن هناك علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الصادرات والواردات من جهة وبين الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

5- وهدف بن سليمان ونوي طه في دراستهما التي تحمل عنوان قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1980 – 2016)، والتي أجرياها في عام (2018). هدفا إلى قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المذكورة، من خلال استع راض تطور الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، في ظل تقلبات أسعار النفط، وبالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي، من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي – فوللر وفيليبس – بيرون، واستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وتوصلت الدراسة إلى أن الصادرات تؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادي في المدى القصير، وسلبًا في المدى الطويل.

6- وفي دراسة سعاد عبد السلام عريقيب (2018)، بعنوان دور الصادرات في النمو الاقتصادي في ليبيا بتطبيق تحليل التكامل المشترك والسببية للفترة (1962 – 2015)، كان الهدف هو دراسة دور الصادرات الليبية في تحقيق النمو الاقتصادي، ومدى تحقق فرضية أن الصادرات تقود النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة المدروسة، وذلك من خلال تقدير نموذج قياسي للنمو الاقتصادي يعتمد على أربعة متغيرات هي الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وثلاثة متغيرات تفسيرية هي الصادرات، وإجمالي عدد السكان (كمعبر عن القوى العاملة)، والتكوين الرأسمالي الثابت (كمعبر عن الاستثمار). ولاختبار هذه العلاقة تم استخدام مجموعة من الأدوات القياسية والإحصائية مثل التكامل المشترك، واختبار السببية جرانجر، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). وتم التوصل إلى اثبات فرضية البحث التي تنص على أن الصادرات تقود النمو في الاقتصاد الليبي.

7- وفي دراسة حول تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في القابون قام بها *(Sayef Bakari)* (2017)، من خلا تحليل سلسلة زمنية شملت الفترة (1980 – 2015)، باستخدام برنامج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وأظهرت النتائج أنه يوجد تأثير إيجابي للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، في حين تبين أنه هناك تأثير سلبي في المدى الطويل.

8- في حين *(Elbeydi et al, 2010)* في دراستهم التي تحمل عنوان العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية، هدفوا إلى دراسة العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، وقد تم استخدام اختبار السببية لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة في المدى القصير والطويل للفترة (1980 – 2007). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ثنائية الإتجاه بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي.

9- وهدفت دراسة المحجوبي خالد (2006)، بعنوان الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي، إلى إلقاء الضوء على واقع الصادرات الليبية، من خلال دراسة معدل الانفتاح والإنكشاف للاقتصاد الليبي، والتركيب السلعي للصادرات الليبية، كذلك التعرف على معدلات التبادل التجاري للاقتصاد الليبي، من حيث أنها في صالح الاقتصاد الوطني أم لا. وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع التصديري الليبي يعتمد على سلعة واحدة فقط، وأن أغلب الصادرات غير النفطية هي في شكل صفقات تجارية تتم في إطار المقايضة، ولا يراعى فيها أي أساس للتكلفة، بالإضافة إلى أن معاملات التبادل التجاري في أغلبها تسير في صالح الاقتصاد الليبي.

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

اهتم الاقتصاديين على مختلف مدارسهم بموضوع الأثر الذي تلعبه التجارة الخارجية في التأثير على نمو اقتصاديات الدول، فقد نادى آدم سمث بأهمية التجارة في تصريف الفائض وتوسيع السوق، وبالتالي الرفع من مستوى تقسيم العمل والإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من مستوى الإنتاج المحلي وتشجيع عوامل الإنتاج، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة العوائد الحقيقية للمجتمع. بعد ذلك جاء ريكاردو بما يسمى

مصطلح التكلفة النسبية في التجارة الحرة، ونادى بأهمية قيام التجارة الدولية، لما تمثله من أهمية من خلال المساهمة في زيادة الإنتاج وبالتالي رفاهية المجتمع، عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج، مما سيؤدي في انخفاض أسعاره، وإمكانية حصول الأفراد على المزيد منه. ومن ناحية أخرى رفض جون ستيوارت مل فكرة آدم سمث حول ما يسمى بفائض الإنتاج، بحجة أن الموارد قابلة للتطور، إلا أنه لم يعترض على فكرة الآثار الديناميكية للتجارة (الآثار غير المباشرة). وبالرغم من أن أدبيات التنمية مليئة بنماذج النمو عن طريق الصادرات، واعتبر العديد مثل لجنة بيرسون أن معدلات النمو لكل بلد من البلدان النامية بمفرده ومنذ سنة 1950 لها علاقة مباشرة بالصادرات أكثر من علاقتها بأي مؤثر اقتصادي آخر، ولكن ظل الخلاف قائمًا بين اقتصاديو العالم، حيث اعتبر بعضهم أن السبب الرئيسي وراء تخلف العديد من الدول النامية هو ما يسمى بمشكلة التبعية التجارية، وهي عبارة عن عملية تبادل غير متكافئ، فصادرات الدول النامية سيكون لها تأثير محدود على النشاط الاقتصادي، على عكس الدول المتقدمة التي يكون تأثير الصادرات كبيرًا على النشاط الاقتصادي فيها. فوفقًا لنظرية الميزة النسبية ستستمر الدول النامية في انتاج وتصدير المواد الأولية ومصادر الطاقة للدول المتقدمة، وتستمر في استيراد السلع الصناعية والاستهلاكية، الأمر الذي سيحقق لها الرفاهية في المدى القصير، ولكن في المدى الطويل فستظل هذه الدول في مستوى أقل من الدول المتقدمة، وتكون بذلك قد حُرمت من التمتع بمستوى اقتصادي مستقر في المدى الطويل. (خالد: 2006، 51).

أولًا: الصادرات

تمثل الصادرات الجزء الأهم من مكونات التجارة الخارجية، والركن الذي تعول عليه الدول – خاصةً المتقدمة منها – في تسريع عملية التنمية لديها، ويطلق العلماء على التجارة الخارجية بالمعنى الضيق اسم التجارة الخارجية، أما بالمعنى الواسع فيطلقون عليها التجارة الدولية. (ساعود؛ كنعان: 2024، ص 6).

وتُعرف الصادرات بأنها " عملية تجارية لبيع السلع والخدمات من مركز إنتاجها المحلية، إلى مراكز تسويقها بالخارج" (المرجع السابق، 2024:6). كم تُعرف الصادرات بأنها " تصدير سلع وخدمات من بلد إلى أخرى، فهي منتجات أو سلع أو محاصيل زراعية تم إنتاجها في بلد ما، وبيعها للبلاد الأخرى، وتعتبر الصادرات مكونًا من مكونات التجارة الدولية" (الجزولي: 2023، ص 13).

وتتبع الدول في تعزيز صادراتها العديد من الاستراتيجيات، مثل استراتيجية تنمية الصادرات، وذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات بهدف التأثير على نوعية وكمية منتجاتها، بهدف زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية. وكذلك هناك استراتيجية إحلال الواردات، وذلك من خلال فرض قيود صارمة على المنتجات الأجنبية التي تنافس المنتجات المحلية كرفع قيمة الرسوم والجمارك عليها، بالإضافة إلى استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، وذلك من خلال تحديد نوع المنتج ومواصفاته وفقًا لمتطلبات السوق الخارجي (ساعود؛ كنعان 2014، ص 7).

ويعتمد الاقتصاد الليبي في المقام الأول على الصادرات من النفط الخام، فقد غير اكتشاف النفط في عام 1958 الاقتصاد الليبي من قطاع يعتمد على القطاع الزراعي بشكل كبير، إلى اقتصاد معتمد بشكل شبه كلي على قطاع النفط، حيث تشكل إيرادات النفط (95%) من إجمالي الصادرات، و(75%) من إيرادات الحكومة، وبين (30%) و (40%) من إجمالي الناتج المحلي. (Elbeydi et al: 2010, 70)

وتوجد العديد من أنواع الصادرات نوجزها فيما يلي: (الجزولي: 2023، ص 13)

1- **الصادرات المنظورة:** وتشمل صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت إشراف السلطات الجمركية، مثل السيارات، وتنقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.
2- **الصادرات غير المنظورة:** وتتمثل في صادرات الخدمات، مثل خدمات السفر والسياحة والمواصلات والاتصالات والإقامة خارج الدولة والإيرادات الاستثمارية، ويعتبر جمع البيانات وإحصاء هذا النوع من الصادرات هو أمر صعب جدًا مقارنةً بالنوع السابق.
3- **الصادرات المؤقتة:** وهي البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يُعاد استيرادها، ومن أمثلة هذا النوع من الصادرات المنتجات التي يتم تقديمها في المعارض والمؤتمرات، أو أجهزة يتم بها القيام بمهمات عمل في الخارج، أو إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

ثانياً: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى حكومات الدول على اختلاف درجة تقدمها إلى الرفع من معدلاتها، لأنه يمثل خلاصة الجهود التي تبذلها تلك الحكومات، وكذلك فهو يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي لأفرادها، كما يعد مؤشراً من مؤشرات الرفاهية الاقتصادية. ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل التي تساهم في تطوره، مثل المؤسسات ذات الكفاءة العالية، والبحث العلمي المتقدم، والسياسات الاقتصادية السليمة التي تستغل الإمكانيات المتاحة الاستغلال الأمثل، من أجل الدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى مستويات متقدمة. وتعددت تعريفات النمو الاقتصادي وتنوعت، فقد عرفه العديد من الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم. وسنذكر من هذه التعريفات ما يلي:

فقد عرف الاقتصادي (فرانسوا بيرو) النمو الاقتصادي بأنه " الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي للقيمة الحقيقية" (ملواح؛ مكيد:2020، ص 127).

ويعرف *(Jacques Lecaillon)* النمو الاقتصادي في كتابه (النمو الاقتصادي) بأنه "مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل" (دليلة: 2021، ص 10).

كما عرفه *(S. Kuznets)* في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" بأنه " ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي" (دليلة: 2021، ص 10).

وحسب تعريف شومبيتر *(Joseph Shumputer)* فإن النمو يشير إلى النمو الاقتصادي والذي يمكن الاستدلال عليه في مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، من خلال الدورة الاقتصادية المتاحة" (دليلة: 2021، ص 10).

من التعريفات السابقة يمكن أن نعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تظهر بصورة واضحة في زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي للبلد.

ثالثاً: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الأدب الاقتصادي

تعتبر الصادرات محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي، وهذا ما أشار إليه *(Dnisrobortsoine)* في مقالة نشرها عام 1940، ثم جاء *(Nourqosie)* ليؤكد ذلك، من خلال محاولة إثبات أن الصادرات كانت محركًا للنمو الاقتصادي، في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما أثبتت دراسات عديدة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان له ارتباط كبير بنمو الصادرات، والعكس صحيح، أي أن الدول التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع، كما أن زيادة الصادرات تؤدي إلى رفع معدلات النمو. وتلعب الصادرات دورًا مهمًا في دعم عملية النمو الاقتصادي، من خلال قدرته على المساهمة في تحقيق التوازن بين العرض الإنتاجي غير المرن والطلب شديد المرونة، بالإضافة إلى دورها الكبير في توفير العملات الأجنبية التي تساهم في إعادة بناء الهيكل الاقتصادي (الحصينان: 2021، ص 404 – 405)

ويرى العديد من الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو عملية شديدة التعقيد، وخاصةً أنها تعتمد على العديد من المتغيرات مثل تراكم رأس المال، التجارة، تقلبات الأسعار، الظروف السياسية، وتوزيع الدخل، بالإضافة إلى الخصائص الجغرافية للدولة، بالرغم من ذلك فقد زاد الاهتمام بفرضية أن "الصادرات تقود النمو الاقتصادي". والتي تفترض أن التوسع في الصادرات هو أحد المحددات الرئيسية للنمو، وتعتبر أن نمو الناتج المحلب الإجمالي للدول يمكن أن يحدث ليس فقط من خلال زيادة كميات العمل ورأس المال، وإنما يحدث أيضًا من خلال زيادة الصادرات. (عريقيب، 2018: 5).

المبحث الثاني: الإطار العملي للدراسة:

أولًا: وصف متغيرات الدراسة ومصادر جمعها

انطلاقًا من طبيعة موضوع الدراسة، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فقد تم في هذه الورقة اختيار متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع وهما:

1- المتغيرات المستقلة: (Dependent Variables)

يتمثل المتغير المستقل في إجمالي الصادرات الحقيقية، والذي يضم جميع أنواع الصادرات النفطية وغير النفطية بالأسعار الثابتة، ويرمز لها في هذه الدراسة بالرمز (EXP). كما تمت إضافة متغير مستقل آخر

هو عدم الاستقرار السياسي (DUM)، كمتغير وهمي على خلفية الأحداث التي مرت بها البلاد خلال فترة الدراسة، بدايةً بالحصار الاقتصادي، ومرورًا بالحرب التي شهدتها البلاد خلال النصف الأخير من فترة الدراسة، وما تخلل ذلك من إغلاق للحقول النفطية. كل ذلك أثر على الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

2- المتغير التابع: (Independent Variable)

يتمثل المتغير التابع في النمو الاقتصادي ممثلًا بأهم مؤشراته، ألا وهو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمليون دينار، ويرمز له بالرمز (GDP).

ثانيًا: توصيف نموذج الدراسة ومصدر بياناته

1- توصيف النموذج

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا مع الأخذ في الاعتبار أثر الاستقرار السياسي كمتغير وهمي خلال الفترة (1985-2021م)، فإن هذه الدراسة سوف تبحث عن هذا الأثر من خلال النموذج القياسي التالي:

$$R.GDP = \alpha + ß_1\, R.EXP + ß_2\, DUM + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن

R.GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

R.EXP: إجمالي الصادرات الحقيقية.

DUM: متغير وهمي يُعبّر عن الاستقرار السياسي للدولة.

α، $ß_1$، $ß_2$: معالم النموذج.

ε_t: حد الخطأ العشوائي الذي يمثل للعوامل الاخرى الغير مدرجة في النموذج.

وسيتم تحويل هذا النموذج إلى الصيغة اللوغاريتمية، تفادياً لمشكلة عدم ثبات التباين، ويتم التعبير عن نموذج القياسي على النحو التالي:

$$Log(R.GDP) = \alpha + ß_1\, Log\,(R.EXP) + ß_2 DUM + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (2)$$

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية (Time Series Data) للفترة (1985-2021م)، وقد تم الحصول على هذه البيانات من مصادر رسمية وهي (الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي، مصلحة الإحصاء والتعداد).

2- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

لضمان الحصول على نتائج انحدار يمكن الاعتماد عليها، لابد من اختبار خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج، للتأكد من عدم إمكانية حدوث ما يعرف بالانحدار الزائف، ومن المؤشرات الأولية التي تدل على ذلك كبر معامل التحديد، وزيادة المعنوية الاحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، مع وجود ارتباط سلسلي ذاتي يظهر في قيمة معامل داربن واتسون، ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفاً معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير في نفس الاتجاه، بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها (عطية، 2004: 643).

ومن هذا المنطلق وحتى نحصل على نتائج يمكن الاعتماد عليها، فإن من المفيد أن تخضع بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج لاختبار جذر الوحدة، وذلك باستخدام اختبار ديكي فوللر المطور Augmented Dickey-Fuller، واختبار فيليبس بيرون Phillips-Perron ، للتعرف على استقرار المتغيرات ودرجة تكاملها، وبإجراء هذه الاختبارات على متغيرات محل الدراسة وبعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي ظهرت النتائج كالآتي:

الجدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر المطور (ADF) وفيليبس بيرون (PP).

الاختبار	المتغير	إحصاءة الاختبار	المستوي			الفرق الأول		
			a	b	non	a	b	non
ADF	Log(R.GDP)	t.stat	0.165	-1.464	-3.688	-9.673	-9.536	-6.044
		Prob	0.7281	0.5397	0.0362**	0.0000***	0.0000***	0.0001***
	Log(R.EXP)	t.stat	1.052	-1.191	-4.863	-6.157	-6.284	-6.189
		Prob	0.9202	0.6676	0.0022***	0.0000***	0.0000***	0.0001***
الإختبار	المتغير	إحصاءة الاختبار	المستوي			الفرق الأول		
			a	b	non	a	b	non
PP	LN(R.GDP)	t.stat	-0.005	-2.246	-3.690	-10.780	-10.649	-10.461
		Prob	0.6742	0.1944	0.0360**	0.0000***	0.0000***	0.0000***
	Log(R.EXP)	t.stat	3.438	-0.630	-5.197	-6.168	-11.525	-11.491
		Prob	0.9997	0.8513	0.0008***	0.0000***	0.0000***	0.0000***

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام ، b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط ، non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

*** تعني معنوي عند مستوى معنوية 1%، ** تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%.

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر المطور وفيليبس بيرون بالجدول السابق أن جميع المتغيرات موضوع الدراسة لم تستقر عند مستواها الأصلي، وأنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول لها، إذ كانت القيمة الاحتمالية لاختبار t أقل من مستوى (1% ، 5%) مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة أي انها متكاملة من الرتبة I(1) سواء كان ذلك بوجود حد ثابت، أوحد ثابت واتجاه عام أو بينهما.

3- اختيار النموذج الملائم

بالاعتماد على نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، التي بينت أن السلاسل الزمنية استقرت عند الفرق الاول أي انها متكاملة من الرتبة I(1)، فإنه اصبح من الضروري إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag، وعليه سيتم إعادة صياغة النموذج القياسي السابق رقم(1) وفقاً لنموذج ARDL:

$$\Delta Log(R.GDP) = \alpha + \beta_1 \log(R.GDP_{t-1}) + \beta_2 Log(R.EXP_{t-1}) + \sum_{i=1}^{m} \delta_1 \Delta Log(R.GDP_{t-i}) + \sum_{i=0}^{m1} \delta_2 \Delta Log(R.EXP_{t-i}) + \gamma DUM + \mu_t \quad \dots\dots(2)$$

حيث أن:

$Log(R.GDP)$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمؤشر للنمو الاقتصادي.

$Log(R.EXP)$: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الصادرات بالأسعار الثابتة.

DUM: الاستقرار السياسي (متغير وهمي).

Δ: الفروق الأولي لقيم المتغير.

α: الحد الثابت.

mi: فترات الإبطاء للمتغيرات.

β_i: معلمات العلاقة طويلة الأجل.

δ_i: معلمات العلاقة قصير الأجل (معلمات الفروق الأول).

γ: معامل المتغير الوهمي.

μ_t: حد الخطأ العشوائي.

4- تقدير النموذج القياسي

أ- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بعد أن تم التعرف على درجة تكامل المتغيرات الاقتصادية باستخدام اختبارات جذر الوحدة سيتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، لتقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1985-2021)، وكانت نتائج التقدير كما هو مبين على النحو التالي:

الجدول (2): نتائج تقدير نموذجARDL لقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1985-2021م).

Dependent Variable: LOG(RGDP)				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 1985 - 2021				
Included observations: 33 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOG(REXP) DUM				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 100				
Selected Model: ARDL(1, 3, 4)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
LOG(RGDP(-1))	0.621949	0.124304	5.003466	0.0001
LOG(REXP)	0.370886	0.077985	4.755890	0.0001
LOG(REXP(-1))	0.243677	0.128859	1.891030	0.0719
LOG(REXP(-2))	0.351478	0.395075	0.889649	0.3833
LOG(REXP(-3))	0.654348	0.432348	1.513474	0.1444
DUM	-0.881892	0.090296	-9.766665	0.0000
DUM(-1)	1.317970	0.177261	7.435199	0.0000
DUM(-2)	-0.624964	0.138478	-4.513099	0.0002
DUM(-3)	-0.235050	0.112578	-2.087876	0.0486
DUM(-4)	0.212510	0.088536	2.400274	0.0253
C	-12.94453	4.496403	-2.878862	0.0087
R-squared	0.943924	Mean dependent var		11.32806
Adjusted R-squared	0.918435	S.D. dependent var		0.278605
S.E. of regression	0.079568	Akaike info criterion		-1.963207
Sum squared resid	0.139284	Schwarz criterion		-1.464371
Log likelihood	43.39291	Hannan-Quinn criter.		-1.795363
F-statistic	37.03275	Durbin-Watson stat		2.088706
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews

من الجدول السابق نلاحظ أن فترات الابطاء المثلى هي (4 ,3 ,1) بناءً على قيم معيار (AIC)، التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار حيث بلغت القيمة (-1.96) وتحدد تلقائيا من قبل البرنامج، والشكل التالي ويوضح ذلك:

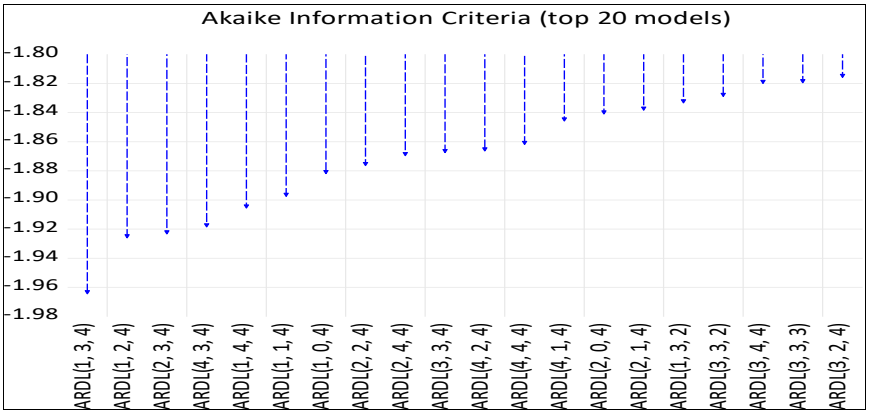

الشكل(1): التخلف الزمني الذي حدده نموذج ARDL ذاتيا باستعمال معيار اكايك

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews

وتوضح الاختبارات الاحصائية كذلك جودة النموذج من خلال قيمة معامل التحديد(R^2=0.94) وهذا يعني أن المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر ما نسبته (94%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع النمو الاقتصادي تعود إلى المتغير المستقل ألا وهو الصادرات، وأن ما نسبته (6%) تعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة بالنموذج، كما يتضح معنوية النموذج من خلال القيمة الاحتمالية لإحصاء F والتي كانت أقل من مستوى المعنوية (10%).

ب- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test

يُعرف اختبار التكامل المشترك في نموذج تقدير الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL باختبار الحدود Bounds Test، هذا الاختبار يُستخدم لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة (الصادرات والاستقرار السياسي)، ويعتمد الاختبار على قيمة إحصاء F وتُقارن مع الحدود العليا والدنيا عند مستويات معنوية مختلفة، وقد جاءت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود Bounds Test.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.448003	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	33		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews

تشير القيمة المحتسبة لـ F-statistics في الجدول رقم (2) الذي يعرض نتائج اختبار الحدود إلى أن القيمة كانت (3.448003)، وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى (10%)، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، التي يشير وجـود تكامـل مشـترك بين المتغيرات النموذج خلال فترة الدراسة، أي بمعنـي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بينها.

ج- تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، باستخدام اختبار الحدود سيتم تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة نموذج تصحيح الخطأ، وكانت نتائج التقدير كما هو مبين على النحو التالي:

الجدول (4): نتائج معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ للنموذج القياسي.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: DLOG(RGDP)
Selected Model: ARDL (1, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/09/25 Time: 00:05
Sample: 1985 2021
Included observations: 33

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(REXP)	0.370886	0.067164	5.522111	0.0000
DLOG(REXP(-1))	-1.005826	0.368362	-2.730533	0.0122
DLOG(REXP(-2))	-0.654348	0.391002	-1.673514	0.1084
D(DUM)	-0.881892	0.077941	-11.31484	0.0000
D(DUM(-1))	0.647505	0.091733	7.058565	0.0000
D(DUM(-2))	0.022540	0.075701	0.297752	0.7687
D(DUM(-3))	-0.212510	0.075307	-2.821920	0.0099
CointEq(-1)*	-0.378051	0.095494	-3.958881	0.0007
R-squared	0.927545	Mean dependent var		0.017909
Adjusted R-squared	0.907258	S.D. dependent var		0.245099
S.E. of regression	0.074641	Akaike info criterion		-2.145025
Sum squared resid	0.139284	Schwarz criterion		-1.782235
Log likelihood	43.39291	Hannan-Quinn criter.		-2.022957
Durbin-Watson stat	2.088706			

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(REXP)	4.286161	0.679500	6.307811	0.0000
DUM	-0.559254	0.151306	-3.696173	0.0013
C	-34.24014	7.220788	-4.741884	0.0001

EC = LOG(RGDP) - (4.2862*LOG(REXP) -0.5593*DUM -34.2401)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews.

د- تقييم النموذج المقدرة اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً

- **التقييم الاقتصادي للنموذج**

يشير معامل الصادرات بالأسعار الثابتة (R.EXP) إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للمتغيرين المستقلين على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة في الأجلين القصير والطويل، إذ بلغت مرونة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي بالنسبة للصادرات (0.370)، وهذا يعني أن زيادة الصادرات بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالي بنسبة (0.376%) في الأجل القصير، في حين بلغت المرونة في الأجل الطويل (4.286)، أي أن زيادة الصادرات بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالي بنسبة (4.286%) في الأجل الطويل، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تقول " أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي" وهذا ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة (الجزولي: 2023) المطبقة على السعودية، ودراسة (عريقيب: 2018) التي تم تطبيقها على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962 – 2015)، وهذا ما يؤيد فرضية الدراسة القائلة بأن الصادرات تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في ليبيا. وهناك أيضًا دراسة *(Odhiambo: 2020)*، الذي أكد من خلال دراسة أجراها على بعض دول جنوب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بأن الصادرات هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في الدول متوسطة الدخل.

أما بالنسبة لمعامل لمتغير الوهمي الذي يعبر عن الاستقرار السياسي فيشير إلى وجود أثر عكسي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة في الأجلين القصير والطويل، وبلغ معامل الانحدار للمتغير الوهمي (0.881-)، وذلك يعني أن عدم الاستقرار السياسي أثر سلباً على الناتج المحلى الإجمالي، أي أنه أدى إلى انخفاض الناتج بمقدار(0.881) من الوحدة في الأجل القصير، وفي الأجل الطويل بلغ (0.559-)، أي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(0.559) من الواحدة في الأجل الطويل.

أما معلمة تصحيح الخطأ (-1) CointEq ، فقد كانت نتيجتها سالبة إذ بلغت (0.378-) وهي معنوية، وهذا يؤكد أيضا وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. وتشير قيمة معلمة تصحيح الخطأ إلى أن قرابة (37.8%) من اختلال التوازن في الأجل القصير يمكن تصحيحها سنويًا، من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، وأن المدة اللازمة للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل تتطلب حوالي سنتين وستة شهور(2.6=0.378÷1).

- **التقييم الإحصائي للنموذج**

يتضح من خلال المؤشرات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (4) سلامة النموذج المقدرة احصائيا، إذ كانت المتغيرات التفسيرية معنوية حسب اختبار t في الأجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية (5%)، فضلا عن ارتفاع قيمة معامل التحديد (R-squared= 0.92) التي توضح أن النموذج المقدر يفسر (92%) من التغيرات الحاصلة المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، كمؤشر للنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

- **التقييم القياسي للنموذج**

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي وخلوه من المشاكل القياسية نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية والتي تظهر نتائجها في الجدول رقم (5) كالتالي:

الجدول (5): نتائج الاختبارات التشخيصية للكشف على المشاكل القياسية

المشاكل القياسية	اسم الاختبار	الإحصائية المحسوبة	القيمة الاحتمالية
مشكلة الارتباط الذاتي	Godfrey-Breusch	1.005360	0.3837
مشكلة عدم ثبات التباين	ARCH	1.657547	0.2088
مشكلة التوزيع الطبيعي	Bera-Jarque	1.413671	0.4932
مدى صحة الشكل الدالي للنموذج	Ramsey	1.111215	0.3038

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews.

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية للكشف على المشاكل القياسية إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبارGodfrey- Breusch، وأشارت نتائج فحص مشكلة عدم ثبات التباين باستخدام اختبار ARCHأيضاً إلى عدم وجود هذه المشكلة، كما أشارتْ نتائج اختبار فحص مشكلة التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Jarque- Bera إلى عدم وجود هذه المشكلة، وقد أشارت نتائج اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي باستخدام اختبار Ramsey إلى دعم فرضية صحة الشكل الدالي للنموذج المستخدم، لأن القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات التشخيصية أكبر من مستوى المعنوية (5%).

5- اختبار الاستقرارية النموذج

للتأكد من استقرار النموذج خلال فترة الدراسة في الأجلين القصير والطويل، سيتم استخدام اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي للبواقي، والمجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUM Squares، وأظهرت نتائج الاختبارين. وحسب الشكل رقم (2) أن النموذج مستقر، حيث أن الرسم البياني للاختبارين كان داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني أن هناك استقرار وانسجام بين نتائج الأجلين القصير والطويل.

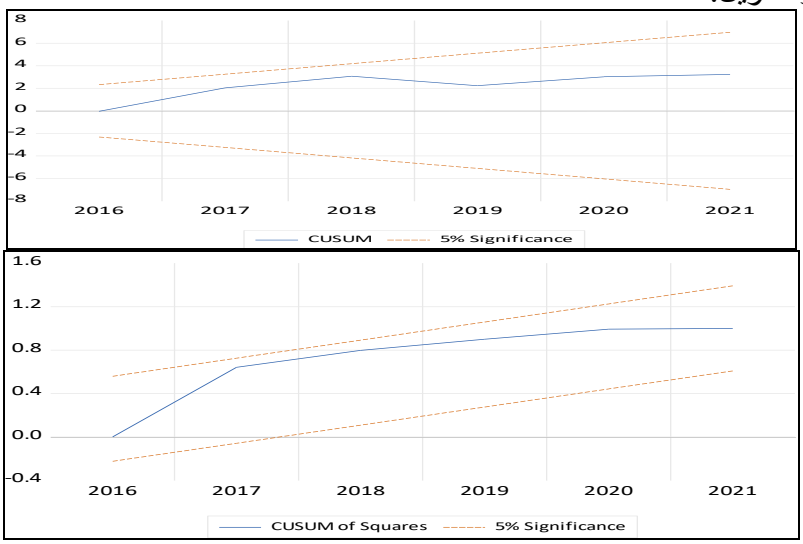

الشكل (2): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews.

الخاتمة:

ناقشت هذه الدراسة أثر الصادرات على الناتج الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي من خلال تحليل بيانات سلاسل زمنية للفترة (1985 – 2021)، ولتحقيق هذا الهدف ذلك تم استخدام أحد أهم المناهج القياسية الحديثة؛ والذي يتمتع بقدرة عالية على التعامل مع السلاسل الزمنية والمطور من قبل (Pesaran and Pesaran: 1997)، وهو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل وقصير الأجل بين المتغيرين المستقلين المتمثلين في الصادرات الحقيقية الليبية، وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا، الذي تمت إضافته كمتغير وهمي على خلفية الأحداث التي مرت بها البلاد خلال فترة الدراسة، والتي أثرت بشكل كبير على حجم الصادرات الليبية بشكل خاص، وعلى النمو الاقتصادي الليبي بشكل عام، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، باعتباره مؤشرًا قويًا على النمو الاقتصادي في ليبيا. وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أن الصادرات تؤثر بنسبة (94%) على الناتج المحلي الإجمالي، وأن ما نسبته (6%) هو من تأثير متغيرات أخرى خارج النموذج. وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي. وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع النفطي، وتشجيعها لكي تساهم بشكل أكبر في الصادرات الليبية أي تنويع الصادرات، وذلك من خلال تقديم التسهيلات اللازمة والدعم الكافي لها، بالإضافة إلى التركيز على استيراد السلع الرأسمالية، من أجل توفير قاعدة إنتاجية متينة، حتى يتخلص الاقتصاد الليبي من تبعيته لقطاع النفط. كما توصي الدراسة بضرورة تشجيع المشروعات المتوسطة

والصغيرة ومنحها الدعم الكافي من أجل تشجيعها على التصدير وزيادة قدرة منتجاتها على المنافسة في السوق الخارجية. وتوصي هذه الدراسة أيضًا بضرورة تشجيع الصناعات القائمة على النفط الخام والعمل على الاهتمام بجودتها، حتى تجد مكانها بين الصناعات العالمية، وذلك بدلًا من تصدير النفط الخام واستيراده في شكل سلع مرة أخرى، وبذلك يتم تدفق العملة الأجنبية إلى الداخل بدلًا من خروجها لاستجلاب السلع المصنعة في الخارج.

قائمة المراجع:

1- ابتهاج هاشم محمد الجزولي (2023): قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (2010 – 2022)، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (ARJSP)، العدد (53).

2- المحجوبي خالد (2006): الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (6)، الجزائر.

3- بن سليمان محمد، نوي طه حسين (2018): قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1980 – 2016)، مجلة الحقوق والعلوم الأساسية، العدد (35)، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

4- سعاد عبد السلام عريقيب، دور الصادرات في النمو الاقتصادي في ليبيا بتطبيق تحليل التكامل المشترك والسببية للفترة (1962 – 2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، العدد (11).

5- طالب دليلة (2021): النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، جامعة أبي بكر بلقايد.

6- عفيف صندوق (2023): الأثر الديناميكي للصادرات في النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد (9)، العدد (3).

7- عبد القادر محمد عطية (2004): الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط1، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر.

8- علي سالم علي الحصينان (2021): قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الكويت، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، مصر.

9- فضيلة ملواح، علي مكيد (2020): محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة المدية، الجزائر.

10- علي كامل ساعود، علي كنعان (2024): أثر الصادرات في النمو الاقتصادي " دراسة قياسية على الاقتصاد الصيني"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد (40)، العدد (1).

1- Heppi Millia, Muh. Syarif, Pasrun Adam, Manat Rahim, Gamsir, Rostin (2021): The Effect of Export and Import on Economic Growth in Indonesia, International Journal of Economics and Financial Issues.

2- Khaled R. M. ELBEYDI, Abdulbaset M. HAMUDA, Vladimir GAZDA (2010): The relationship between Export and Economic Growth in Libya Arab Jamahiriya, Theoretical and Applied Economics Journal.

3- M. Hashem Peasaean, Yongcheol Shim (2013): An Autoregressive Distributed Lag Model Approach to Cointegration Analysis, ResearchGate, First Version: February 1995, Revised: January 1997.

4- Nicholas M. Odhiambo (2020): Is Export – led growth hypothesis still valid for sub – Sahara African countries? New evidence from panel data analysis, European Journal of Management and Business Economics (EJM&BE).

5- Sayef Bakari (2017): the Long and Short Run Impact of Exports on Economic Growth: Evidence from Gabon, Munich Personal RePEc Archive (MPRA).